المحافظون والمحافظون الجدد

آدم وُلْفْسُن

باتت ظاهرة المحافظين الجدد موضوع اليوم. ولكن هل ثمة أي ظاهرة محافظين جدد في الواقع الملموس، وإذا كانت موجودة، فما هي؟ ما معنى «جدد» في عبارة محافظون جدد؟ وما وجه اختلاف الظاهرة عن غيرها من صيغ الفكر المحافظ في أمريكا؟ وأخيراً، أي نوع من النفوذ السياسي يتمتع به المحافظون الجدد اليوم؟ من الطبيعي أن هذا السؤال الأخير هو الذي يشغل الجميع هذه الأيام. ومع ذلك، قلما يستطيع المرء أن يبادر إلى روز مدى تأثير المحافظين الجدد على بيت أبيض جورج دبليو. بوش دون التوصل أولاً إلى اكتساب نوع من الفهم لظاهرة المحافظة الجديدة، ولوجه اختلافها عن نظيرتها القديمة.

إلى وقت قريب، كان يُظن أن المحافظة الجديدة قد وَلَّتْ إلى غير رجعة. قلة هم المثقفون الذين بقوا يعدون أنفسهم «محافظين جدداً». ونادراً ما كانت التسمية تطفو على السطح في المناقشات والحوارات السياسية أو في وسائل الإعلام. والناطقان القياديان باسم المحافظين الجدد كانا، بنفسيهما، قد توصلا إلى استنتاج يقول إن العبارة أصبحت بلا جدوى. ففي كتابه الصادر عام 1995 بعنوان ظاهرة المحافظين الجدد: سيرة ذاتية لإحدى الأفكار، طرح إرفنغ كرستول السؤال التالي: «أين يقف المحافظون الجدد اليوم؟» وأجاب على سؤاله قائلاً: «من الواضح أن ما يمكن وصفه دون شطط بدافع محافظ جديد... ظاهرة جيل معين، وقد بات الآن ذائباً إلى حد كبير في بوتقة محافظة أوسع، وأشمل. وبعد عام واحد، أقدم نورمان بودهورتز في كلمة له أمام جمهور معهد المشروع الأمريكي على تأكيد «موت ظاهرة المحافظين الجدد».

على امتداد السنة الأخيرة، أو حول ذلك، ولاسيما في أثناء التحضير لحرب العراق، عادت «وصمة» المحافظة الجديدة، على أي حال، إلى ساحة مناقشاتنا العامة وحواراتنا السياسية. كتب جاكوب هايلبرون Jacob Heilbrunn في اللوس آنجلوس تايمز يقول: «إن المحافظين الجدد... هم العقول المدبرة الكامنة وراء إصرار بوش على إزاحة صدام حسين. ولولاهم لما كان ثمة أي كلام حربي». لم يكن وحده في استثناء المحافظين الجدد، وتسليط الأضواء عليهم. أصبحت العبارة وصمة مفضلة يطلقها منتقدو الحرب من اليسار واليمين. فمع عدم احتمال وجود أشياء كثيرة مشتركة بين جون جوديس John Judis وباتريك بوكانان Patrick Buchanan، وقد لا يستطيع كرستوفر ماتيوز Christopher Matthews وبول كرايغ روبرتس Paul Kraig Roberts أن يتفقا على أشياء أخرى كثيرة، نجدهم جميعاً متفقين على أن الحرب في العراق كانت، بطريقة ما، من ثمار إيديولوجية المحافظين الجدد. والانبهار بظاهرة المحافظين الجدد لم تشهد أي خفوت. لقد دوّى إعلان جديد في النيوزويك بعبارة: «المحافظون الجدد على الخط». وأعلن آخر على صفحات النيويورك رفيو أوف بوكس أن: «المحافظين الجدد ممسكون بدفة الحكم». أما الحالم بالرئاسة هاوارد دين فقد صرح من على منبر الحملة أن الرئيس بوش بات «أسيراً بأيدي المحافظين الجدد المحيطين به». وبعد أن أصبحت الحرب في العراق متعثرة بعض الشيء، راح بعض النقاد يتحدثون عن حصول «تصدع» في صفوف المحافظين الجدد.

يمكن إرجاع العودة المفاجئة وغير المتوقعة لوصمة المحافظة الجديدة إلى نوع من الإتجار بالمؤامرة من جانب اليسار أو النظر إليها على أنها عبارة مختزلة اعتمدها الصحفيون لوصف الصدوع الواضحة الموجودة داخل إدارة بوش. للتفسيرين كليهما وزن، غير أن من الصحيح أيضاً أن المحافظين الجدد لم يغيبوا عن المسرح تماماً كما يُزعم. صحيح أن ظاهرة المحافظين الجدد قد لا تشكل ظاهرة طاغية على الجيل، ولكنها واحد من عدد من البدائل الأساسية في إطار النزعة المحافظة بجملتها. وعلى العموم فإن وصمة المحافظة الجديدة قد أُلصقت بمجموعة خاصة من

المثقفين الذين انتقلوا لما يمكن أن يعرف باسم سياسة ليبرالية جديدة شاعت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين إلى ما بات يعرف باسم المحافظة الجديدة. ويبدو الآن وارداً أن صيغة من صيغ المحافظة الجديدة تمثل رداً محافظاً طبيعياً على الحداثة، أقله في أمريكا، رداً متمتعاً بمواصفاته المتميزة الخاصة، بأسلوبه ومضمونه الخاصين، وبنقاط قوته ومواطن ضعفه الخاصة.

يُفترض اليوم، ببساطة، أن المحافظة الجديدة مهتمة، في المقام الأول، بالسياسة الخارجية، ومؤيدة لنوع من الولسنية المتورمة – لسياسة خارجية أحادية، بل طوباوية، رافعة شعار تعزيز الديمقراطية. ومع ذلك فإن المحافظة الجديدة، وكما لاحظ إرفنغ كرستول، كانت، تاريخياً أكثر اهتماماً بإمكانيات نظام المشروع الحر وحدوده منها بـ «العالم الحر» كعالم حر. من هنا بالذات، إذن، أي على الجبهة الداخلية للأمور، إن شئت، يجب أن نبدأ إذا أردنا أن نفهم ظاهرة المحافظة الجديدة.

تتجلى الخطوط الأساسية للمحافظة الجديدة بأوضح صورها على خلفية منافستيها المحافظتين المتمثلتين بالنزعتين الليبرالية والتقليدية. (لن يكون لدي ما أقوله عن المحافظين المتدينين والشتراوسيين، لأنهم كثيراً ما تحالفوا مع المحافظين الجدد وساهموا أيضاً في صياغة نبض المحافظة الجديدة.) وهذه المقاربات المحافظة الثلاث – التقليدية، الليبرالية (التحررية)، والمحافظة الجديدة – بدأت أولاً تتخذ الشكل الذي نتبينه الآن بعيد الحرب العالمية الثانية. غير أن لكل منها جذوراً تاريخية وفلسفية أعمق أيضاً. عموماً نرى أن التقليديين يستلهمون إدموند بورك Edmund Burke، ودعاة التحرر يتطلعون إلى آدم سميث Adem Smith أو فردريك هايكFriedrich Hayek (بقدر أكبر من التركيز هذه الأيام)، والمحافظين الجدد يسترشدون بأفكار ألكسيس دو توكفيل. ويمكن القول أيضاً إن كلاً من هذه المدارس تجد جذورها وأصولها ممتدة إلى تربة أكثر طبيعية ومباشرة. لا أحد منا إلا ويراوده شعور عميق يلامس الأحشاء حول الحداثة والحياة الأمريكية الحديثة خصوصاً – حول إمكانياتها وحدودها،

حول ما إذا كانت إنسانية ومحترمة أم هي باعثة على الاغتراب ومُفسدة. أولئك الذين يبادرون إلى إنكار أشياء كثيرة في الحياة الأمريكية الحديثة منا ويجدون العزاء في الأساليب القديمة، الموروثة، سيتمسكون بالنزعة التقليدية. وآخرون ممن يهللون للحريات الجديدة والتكنولوجيات الحديثة، سيتوجهون إلى النزعة التحررية. أما أولئك الذين يرون في الحداثة مبادئ جديرة بالإعجاب ولكن مع توجهات باعثة على القلق أيضاً فستكون قناعتهم متمثلة بنزعة المحافظة الجديدة.

التقليديون

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حاول عدد من المفكرين الاستثنائيين تطبيق نزعة بوركية محافظة، تقليدية على الحياة العامة الأمريكية. بات هؤلاء يعرفون باسم «محافظين جدد». كان أبرزهم راسل كيرك Russell Kirk الذي ألّف في 1953 الكتاب الأكثر بيعاً الذي حمل عنوان العقل المحافظ. لعل طريقته غاية في البساطة ولكنها منطوية على ما يكفي من الدقة لأغراضنا نحن، لوصف إنجاز كيرك، هي القول إنه أحدث تحولاً في صفوف المحافظين الأمريكيين ما لبث أن أفضى إلى الابتعاد عن نوع من فلسفة برجوازية لوكية للاقتراب من أخرى أرستقراطية بوركية معتدلة. فأي «محافظ» أمريكي نموذجي في فترة ما قبل الحرب كان في الحقيقة ليبرالياً من طراز القرن التاسع عشر – مؤمناً بمبدأ «دعه يعمل!»، بالتحسينات العلمية، وبالتقدم على نحو أعم. أما البعث البوركي الذي ساهم كيرك في إيقاد ناره في خمسينيات القرن العشرين فقد أدى إلى إكساب النزعة المحافظة الأمريكية صوتاً شديد الاختلاف. لم تعد راضية بأن تكون حزب «الأعمال الكبيرة» أو أداة تسويغ للمجتمع البورجوازي. سارع التقليديون إلى الالتحاق بركب بورك الباكي حزناً على «رحيل عصر الفروسية»، وإلى المشاركة في آيات شجبه لـ«إمبراطورية النور والعقل الغازية الجديدة».

أما بالنسبة إلى المحافظين الجدد فإن المشكلة تمثلت بالشراسة الحديثة عموماً، كما يبين المقطع التالي المقتبس من مؤلف كيرك الكلاسيكي: «ليس المشهد الحديث المثقل بالغابات الزائلة والطرق المهترئة، بالنفط المبدد والاستخراج المنجمي الذي لا يعرف معنى الرحمة، بالديون القومية المتورمة بطيش إلى أن يأتي من يلجمها، وبإعادة النظر المتواصلة بالقوانين الوضعية، إلا دليلاً ساطعاً على ما يمكن لعصر يفتقر إلى الاحترام أن يفعله بنفسه وبالعصور التي ترثه». وفي وصف كيرك الرومانتيكي لمدينة بيكونفيلد حيث دُفن بورك، يتجلى ضيق النزعة القليدية بالمجتمع الجماهيري الحديث بوضوح:

لم يتغير إلا القليل هنا: فالبيوت القديمة الجيدة ذوات القرون الأربعة من العمر، الحانة نصف الخشبية الرشيقة، أشجار السنديان العملاقة، والأزقة الهادئة، هي كما كانت أيام بورك، رغم أن "الـ ـلل"، والأحياء السكنية الجديدة العائدة للندن باتت تقضم أجزاء من عمق بكنغهامشاير، والصناعة الخفيفة دائبة على اجتياح البلدات المجاورة. في ستوك بوغس، وهي على بعد بضعة أميال فقط، ثمة مجمع سكني عملاق وبغيض متميز برتابة كريهة انتصب فوق كتف مقبرة غراي (Gray) الريفية. غير أن بلدة بيكونفيلد العتيقة تبقى جزيرة من إنجلترا القديمة في بحر صناعي وبروليتاري من البشر.

❖ ❖ ❖

لم يكن مشروع كيرك عن السياسة العامة بمقدار ما كان عن التحديد الفلسفي والتعافي الثقافي. متخذاً بورك نبراساً له، سعى كيرك إلى إطلاع جمهور أمريكي على ما يعنيه أن يكون المرء محافظاً وأن يفكر بأسلوب محافظ. ففي كتاب العقل المحافظ قام باستعراض كوكبة من المفكرين المحافظين من جون آدمز إلى توكفيل، ومن ديزرائيلي إلى هنري آدمز. كان وقت طويل قد مضى على تعليم الأمريكيين وجوب أخذ هؤلاء المفكرين مأخذ الجد، فجاءت كتابات كيرك الخصبة لتغير وجه النزعة المحافظة الأمريكية. في سنواتها الأولى كانت مجلة الناشيونال رفيو شديدة التأثر بأنماط التفكير التقليدية، وظل كيرك،

لبعض الوقت، يكتب زاوية في هذه المجلة. أما البيان التدشيني للمجلة المتضمن هدفها، والذي كتبه وليم إف. بكلي William F. Buckley فقد كان صرخة استنفار بوركية جديدة مؤكدة أن الناشيونال رفيو «تقف في وجه التاريخ، وتقول له بأعلى صوتها: «توقف، كفى!»

تبقى الرغبة في التوقف، في التأمل، في إعادة النظر، وربما في العودة إلى الوراء نابضة بالحياة في الأوساط المحافظة. يمكن تحريها في دفاع المحافظين عن العائلة التقليدية، وفي غرسها للفضائل القديمة مع نوع من الحساسية المدينية. وهي تتجلى بوضوح عملي كبير في وجهة النظر التقليدية القائلة إن الحكومة الاتحادية قد أجهزت على ميزات الأقاليم. وأمثال هؤلاء المحافظين ينظرون إلى الخلف، بنوع من الحنين الماضوي الحزين، نحو أمريكا زاخرة ببلدات صغيرة وجماعات أسرية متآلفة وثيقة الترابط، وقد أصبحوا أكثر انتقاداً لما يرونه «نزعة الحكومة الكبيرة المحافظة» لدى الرئيس بوش.

إلا أن تأثير النزعة القليدية في أمريكا يتوقف، إلى حد كبير، عند عتبة السياسة العملية. ليس ثمة اليوم أي سياسيين «تقليديين» في أمريكا، بالمعنى الدقيق لوجود ساسة وصانعي قرارات سياسية محافظين جدد، أو محافظين قدامى، أو تحرريين، مثلاً. لقد كان هذا متعمداً، جزئياً: فالمثقفون التقليديون في أمريكا كانوا ميالين لأن يبقوا أكثر اهتماماً بالثقافة، جنباً إلى جنب مع غرس قدر معين من الحساسية، مقارنة بمدى حصرهم على متابعة السياسة الحزبية «الخالصة». لا شك أنهم كانوا يتوقعون أن يكون لهم تأثير في السياسة، ولكن على نحو غير مباشر، إضافة إلى أنهم قلما اعتمدوا أي برنامج سياسة عامة بنشاط. كذلك يمكن اقتفاء أثر افتقارهم إلى أي حضور سياسي فعال شوطاً إضافياً. ولطالما بات مفهوماً بأن الولايات المتحدة منذ بداياتها ليبرالية ولوكية بعمق (وإن لم يكن كلياً). فالأمريكيون وُلدوا ديمقراطيين كما أشار توكفيل، ولم يسبق لهم أن تمتعوا بامتلاك أي تراث أرستقراطي يمكنهم الرجوع إليه. ومثل هذه الأمنية، إذا صحت تسميتها بهذا الاسم، تُنْزل ضربة حاسمة بأي أسلوب تقليدي على الصعيد السياسي في أمريكا.

المحافظون القدامى [محافظو العصر الحجري!]

ها نحن ذا قد وصلنا إلى محطة نخرج فيها من سياق الحديث الرئيسي للخطة ونقول كلمة عن المحافظين القدامى أو محافظي العصر الحجري كما توحي التسمية أو الوصم. يعترض المحافظون القدامى الذين يعدون عموماً ورثة لكيرك والتقليديين، في حقيقة الأمر، على ما كان كيرك يعتبره مبادئ محافظة صحيحة. ليسوا محافظين بمقدار ما هم رجعيون أو أشباه ثوريين أو متطرفين. من الإنصاف القول إن القدامى أو "العتق" درجوا على احتقار جوانب كثيرة من الحياة الأمريكية المعاصرة وقد يحلو لهم أن ينتقلوا بطريقة ما إلى ما بعد الجدل السياسي الأمريكي الحديث.

بقي المحافظون القدامى مجهولين تقريباً بالنسبة إلى الجمهور العريض حتى تسعينيات القرن العشرين حين أقدم باتريك بوكانان على رفع راية عدد كبير من آرائهم في مساعيه الهادفة إلى إعادة بناء الحزب الجمهوري. لم يكن هدف بوكانان متمثلاً باستعادة مثال محافظ أقدم بل بإطلاق حركة إصلاح يمينية بدلاً من ذلك. وفي عام 2000 قام بتسليط الضوء على نواياه الثورية عن طرق هروبه من صفوف الحزب الجمهوري وترشحه للرئاسة مرشحاً إصلاحياً. أعلن بوكانان: «بهذه الحملة أعتزم إعادة تحديد ما يعنيه أن يكون المرء محافظاً». اتخذ بوكانان موقفاً معادياً للتجارة الحرة ومناوئاً للعولمة في السياسة الاقتصادية، موقفاً معادياً للهجرة ومناصراً للحياة في السياسة الاجتماعية، وموقفاً داعماً للنزعة الانعزالية في السياسة الخارجية. ومع ذلك فإن بوكانان قد تعرض للرفض من قبل المتدينين المحافظين العاديين وقياداتهم رغم موقفه المناصر للحياة (رفض الإجهاض – المعرب) ونداءاته الدينية المتكررة. ربما نجح في إعلان «حرب دينية» طمعاً في كسب قلوب وأرواح الأمة، غير أن المحافظين المتدينين لم يُقْبلوا على شراء بضاعته. في تصفيات الحزب الجمهوري التمهيدية وقف هؤلاء في صف جورج إتش. دبليو. بوش سنة 1992 ومع عضو مجلس الشيوخ روبرت دول Robert Dole في 1996 – لم يكن أي منهما معروفاً بتأييده القوي لبرنامج اليمين الديني. أخفقت وسائل الإعلام إلى حد كبير

في التقاط بروز هذه التحالفات التي ساهمت كثيراً في الإجهاز على قابلية فوز بوكانان انتخابياً. يبقى جدول أعمال القدامى، كما بات واضحاً، اكثر دونكيشوتية مما بدت لأي مراقب؛ كما يبقى اليمين الديني أكثر برجوازية مما هو متوقع عموماً.

تسمية المحافظين القدامى، أو محافظي العصر الحجري، هي نفسها مضلّلة. خلافاً للتقليديين، يزعم المحافظون القدامى أننا أصبحنا مبتورين بتراً لا رجاء في وصله عن أي تراث حي قابل للدوام. فسموم الحداثة أبقتنا، برأيهم، محرومين كلياً من موروثات العادات والأعراف القديمة، ولم يعد مشروع المحافظين الرامي إلى المحافظة سوى وهم ذي بريق. ومن هنا، فقد بادروا إلى البحث عن آلهة جدد. راح رئيس تحرير مجلة المحافظين القدامى المعروفة: كرونكلز: مجلة ثقافية أمريكية، توماس فلمنغ Thomas Flemung يطرق أبواب السوسيولوجيا، نظرية التطور، والإنتروبولوجيا – ومن قال إنها مصادر إلهام محافظة تقليدية؟ التماساً لبداية جديدة. وقد حاول منظر قديم مرموق آخر يدعى بول غوتفريد Paul Gottfried، الاهتداء إلى حلول في فلسفة كارل شمت Carl Schmitt كما في أنواع مختلفة من الإيديولوجيات التاريخوية. ففي كتابه البحث عن معنى تاريخي، تحدث بحماسة متعاطفة عن نوع من العودة إلى «أبطال روحيين يدعّمون ركائز الحضارة عن طريق إضفاء المزيد من النور على أساس الوجود». وفي الوقت نفسه أقدم المحرر السياسي لمجلة الكرونكلز، ساموبل فرانسيس Samuel Francis، بكل بساطة، على الدعوة إلى «معارضة جذرية للنظام».

وفي كتاب آخر من كتبه، ألا وهو كتاب الحركة المحافظة قام غوتفريد بإيجاز وصف القدامى على النحو التالي:

قبل كل شيء، يصرون على إثارة قضايا يحلو لكل من المحافظين الجدد واليسار أن يبقوها نائمة، مثل المسائل المتعلقة بمدى جاذبية المساواة السياسية والاجتماعية، بمدى عملية منطق حقوق الإنسان، وبالأساس الجيني (الوراثي) للذكاء. في جميع هذه الهجمات على المقدسات الليبرالية والمحافظة الجديدة،

يكشف المحافظون القدامى عن طفرة تحطيم أصنام نادرة لدى يمين ما بعد الحرب الفكري. روحهم نيتشوية أكثر منها توموية (نسبة إلى توما الإكويني – المعرب) بما لا يقاس، ومثل نيتشه يبحثون عن أصنام ديمقراطية، مدفوعين باحتقار ما يؤمنون بأنه يجهز على إنسانية الإنسان».

دعاة التحرر

على النقيض من المحافظ القديم والتقليدي، يكون التحرري متصالحاً كلياً مع عالم اليوم. إنه يستمد زاده من جون لوك، آدم سميث، وجون ستوارت مل John Stuart Mill، مع مفكرين في العلوم الاجتماعية من القرن العشرين مثل فريدريك هايك. ليست الروح التحررية نكوصية متطلعة إلى الخلف ولا هي تحسينية متفائلة. إنها تقدمية، متطلعة إلى الأمام، وهادفة إلى توسيع دائرة الحرية الاقتصادية والاختيار الفردي أكثر فأكثر باطراد. يكاد دعاة التحرر يعادون جل القيود والتشريعات سواء أكانت صادرة عن السوق أم مستندة إلى الأسس الأخلاقية.

من الممكن في الحقيقة الزعم أن النزعة التحررية إن هي إلا صيغة من صيغ الفكر المحافظ. مرة كتب هايك مقالة شارحاً سبب عدم كونه محافظاً، كما ظل توماس فريدمان Thomas Freidman دائباً على تأكيد أنه ليبرالي من طراز ليبرالي القرن التاسع عشر وليس محافظاً. غير أنه ليس ثمة أي معنى في هذا التاريخ المتأخر وراء الاستغراق في التلاعب بالمدلولات والجدل حول التسميات والتعريفات. منذ خمسينيات القرن العشرين إلى اليوم ظلت النزعة التحررية تياراً مهماً ومؤثراً – ربما الأكثر تأثيراً ونفوذاً – في الفكر اليميني، ملهماً كلاً من صنع القرار الجمهوري من ناحية والإيديولوجيا المحافظة على نحو أعم، من ناحية ثانية.

ما من مجال يكون فيه النفوذ التحرري أكثر وضوحاً مما هو في مجال المعارضة المحافظة لأجهزة الحكم المورمة. وعلى هذا الصعيد نرى أن تأثير كتابات هايك، ولاسيما كتابه الأكثر بيعاً الصادر في 1944 بعنوان الطريق إلى القنانة، شديد الوضوح. صحيح أن الكتاب كان قد أُلف رداً على صعود الشموليتين النازية

والسوفييتية، غير أنه كان أيضاً يستهدف الشعبية المتنامية لكل من التخطيط الاقتصادي والفكر الاشتراكي عموماً في الغرب في ذلك الوقت. حذر هايك قائلاً: «لقد تخلينا تدريجياً عن تلك الحرية في الشؤون الاقتصادية، تلك الحرية التي لم يسبق لكل من الحرية الشخصية والحرية السياسية أن وُجدتا في الماضي بدونها». صحيح أن هدفه الرئيسي كان متمثلاً بالاشتراكية، بالطبع، إلا أن أفق حجته كان كاسحاً. ففي مقدمتي طبعتي 1956 و1976 لكتابه قال إن دول الرفاه المتوسعة في الولايات المتحدة وأوربا الغربية من شأنها أيضاً أن تفضي بالضرورة إلى أفول نجم الحرية. كانت فكرة «الرفاه العام» بالذات مثار شبهة بالنسبة إلى هايك، في الحقيقة، وقد شجبها في كتاب الطريق إلى القنانة بوصفها سحابة دخان تغطي تقدم جحافل أنظمة الحكم الشمولية.

كذلك ينظر التقليديون إلى دول الرفاه الحديثة نظرة ملأى بالشك، إلا أن النقد التحرري الأقل رومانسية، الأكثر تحليلية، وتوجهاً سياسياً هو الطاغي اليوم في مراكز البحث الواشنطنية الشبيهة بمعهد كاتو، معهد المشروع الأمريكي، ومؤسسة التراث (هريتيج Heritage). إن اهتمام هذه الجهات بالكفاءة الاقتصادية والحرية الفردية، لا الرغبة التقليدية في الحفاظ على الروح الأخلاقية لحياة البلدة الصغيرة، هو المهيمن. لم يصل نيوت غنغرتش Newt Gingrich إلى منصب رئيس لمجلس النواب في 1994 إلا بفضل حملته التحررية الهادفة إلى لجم الضبط والإنفاق الحكوميين. كان ذلك أكبر انتصارات النزعة التحررية على المستوى السياسي. فديباجة وثيقة «تعاقد مع أمريكا» ألزمت الحزب الجمهوري بـ«وضع حد للحكومة الكبيرة أكثر مما ينبغي، المفرطة في التدخل، والشديدة التهاون في إنفاق المال العام». وفي خطاب توليه لرئاسة المجلس حث غنغرتش زملاءه أعضاء الكونغرس على «التعلم من القطاع الخاص... من فورد وآي. بي. إم.، ومن مايكروسوفت». من هنا نكوِّن فكرة عن قصة غرام دعاة التحرر مع التكنولوجيات الجديدة: إنهم راغبون في تحديث الحكومة عبر التكنولوجيا الإلكترونية كما في تعزيز سعي الإنسان إلى السعادة عبر التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجيا).

المحافظون الجدد

من الصعب أن يكون استعراضي الوجيز للنزعتين التقليدية والتحررية قد أنصف مدى تعقيد وغنى كل منهما، أو مدى التأثير العميق الذي مارساه في الحياة العامة الأمريكية. ومع ذلك فإن لغز تحالفهما السياسي على امتداد عقود من الزمن يجب أن يكون واضحاً سلفاً. كلتاهما معارضتان، بالطبع، للكثير من الضبط والإنفاق الحكوميين، غير أنهما قد لا تبدوان متشاركتين في أمور كثيرة عدا ذلك. إن مواقفهما الأساسية متعارضة تماماً، وقد تركز مشروع المحافظين الكبير في الخمسينيات والستينيتا على السعي للاهتداء إلى طريقة للتوفيق بينهما. كان أحد كتاب الناشيونال رفيو، ويدعى فرانك مير Frank Meyer قد أطلق على حله اسم الاندماج أو الدمج. بالنسبة إلى كل من التقليدي وداعية التحرر، وعلى النقيض من المحافظ الجديد، تبقى السياسة في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية. فالتقليدي يؤمن بأن الثقافة أو التاريخ هو العامل الرئيسي في الشؤون الإنسانية، في حين أن داعية التحرر يرى أن هذا العالم متمثل بالاقتصاد. لا غرابة، إذن، أنهما كثيراً ما يبدوان ضعيفي الانتماء إلى الحياة الديمقراطية الحديثة. أما السمة الفريدة لنزعة المحافظين الجدد فيمكن أن نلتقطها في حرصها الشديد على تقويم السياسة عموماً والسياسة الديمقراطية خصوصاً.

إن الحنين المرضي (النوستالجي) إلى الماضي فيما قبل الصناعة والتنوير، كالذي نجده في النزعة التقليدية، غائب إلى حد كبير عن المحافظة الجديدة. من غير الصحيح أن المحافظين الجدد مبشرون بالسوق دون ضوابط أو هم بعيدون عن تقدير قيمة تراثنا الأخلاقي والروحي مثل التحرريين. بل ونرى المحافظ الجديد منتقداً مشروع كيرك البوركي الجديد على عدم جدواه. من شأن استحضار التراث والتقاليد دليلاً نافذاً في الحياة أو قيداً كابحاً للتغيير والتجديد ألا يجد أي آذان صاغية. من المؤكد أن لدينا في أمريكا تقاليدنا، غير أنها تميل إلى أن تكون تقاليد ليبرالية – ديمقراطية، مثل احترامنا للحقوق الفردية أو تقديرنا للصحة والرفاه عالياً. من غير الضروري أن يكون المرء قد عاش جملة هبّاتنا الثقافية

الحديثة حتى يكوّن فكرة عن هذه الحقيقة لواقع الديمقراطية الأمريكية. من زيارته لأمريكا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر لاحظ توكفيل أن الأمريكيين "يرون التقاليد ذات قيمة للمعلومات فقط".

مثل هذه المواد الأولية الأمريكية لا تصلح لصناعة أي سياسة بوركية. وإدراكاً منهم لهذه الحقيقة عن الحياة الأمريكية – حقيقة أن الأشياء كلها ممزقة وفي حالة تدفق متواصل – يؤمن المحافظون الجدد، كما قال توكفيل بأن «علينا أن نستهدف تعليم الديمقراطية وتوجيهها، بدلاً من السعي إلى التغلب عليها، أو احتقارها»، بالقدر نفسه من الطيش، كما يفعل بعض المحافظين الأكثر تزمتاً في الحقيقة. من بدهيات بورك السياسية أن «من غير الممكن، ربما، تقدير مدى ضخامة الخسارة، حين يتم فقدان الأفكار وقواعد الحياة القديمة. منذ تلك اللحظة نغدو بلا بوصلة توجهنا». إنها مبالغة بنظر المحافظ الجديد. فهذا الأخير يعترف، دون تبني إيمان التنوير بالعقل على أنه بوصلتنا الحقيقية الوحيدة، بأن الأفكار القديمة لا تستطيع، في الأزمنة الديمقراطية، أن تعول على مرجعيتها الخاصة، بل لابد لها من أن تدافع عن نفسها في حوارات مفتوحة، وبأن على القواعد القديمة أن تهتدي إلى أساس آخر غير ما يُعْرَف باسم الوصفات الجاهزة إذا أرادت أن تزدهر. الخسارة لا يستهان بها، بالطبع، غير أن المحافظين الجدد يبادرون، بدلاً من الانسحاب مهزومين أو شجب الديمقراطية صراحة، إلى البحث عن بدائل ديمقراطية لجملة معايير الحياة القديمة هذه. فالمحافظون الجدد يتفهمون أن التقليد والعرف، بحد ذاتيهما، لا يستطيعان أن يؤثرا كثيراً في أي شعب ديمقراطي، مما يدفعهم إلى اعتماد وسائل أخرى للجم الديمقراطية وشل غرائزها الأبشع.

أقله هنا، وإن لم يكن في أي مكان آخر، نجد المحافظين الجدد ونظراءهم القدامى متفقين جزئياً: الفريقان، كلاهما، يتقاسمان، في معارضة التقليديين، إحساساً بأن جزءاً كبيراً من الماضي تتعذر استعادته. وتبقى القضية متمثلة بسؤال: إلى أين من هنا؟ إن البكاء على التقاليد المفقودة يقود المحافظين القدامى إلى البحث عن آلهة جديدة، عن أبطال جدد، عن خرافة أو أسطورة جديدة. ممتلئين

احتقاراً لما يعدونها أصناماً ديمقراطية مرتدية أثواب المساواة والعيش الرغيد، يسعون لا إلى إنقاذ الديمقراطية من نفسها، بل إلى التعجيل بعملية انهيارها، تمهيداً للطريق أمام عصر ما بعد الحداثة، ما بعد الديمقراطية. أما المحافظون الجدد فيجهدون، على النقيض من ذلك، لصقل وتجديد مبادئ أمريكا التأسيسية، صيغها الدستورية، وأسلوبها الديمقراطي في الحياة. ليسوا غافلين عن عيوب الديمقراطية – عن تطلعاتها المتواضعة ونزعاتها المهينة لإنسانية الإنسان على نحو متكرر – غير أنهم ليسوا غافلين أيضاً عن العدالة الأساسية الكامنة في صلب المساواة الديمقراطية. يسعى المحافظون الجدد إلى تأمين قدر أصيل وحقيقي من الحرية والكرامة الإنسانيتين في العصر الذي نعيش فيه الآن، في هذا العصر الديمقراطي، لا في أي مدينة فاضلة مستقبلية.

الحرية والاستبداد

لم يسبق لواقعية المحافظين الجدد السياسية، لإصرارهم على ضرورة بدء تأملاتنا بنوعية الحياة التي تعيشها الشعوب الديمقراطية فعلاً، قط، أن عنت صيغة من صيغ الدعاية والترويج للنظام الرأسمالي الديمقراطي. من المعروف أن إرفنغ كرستول تحدث مرة عن «هتافين للديمقراطية» – لا ثلاثة. لعل الحد الفاصل بين المحافظين الجدد ودعاة التحرر هو هنا بالذات.

لنعد ثانية إلى أجهزة الحكم المتورمة. ظل المحافظون الجدد أيضاً كثيري الانتقاد لدولة الرفاه، وخصوصاً لآمال اليسار المبالغ بها المعلقة على مثل هذه الدولة، غير أنهم بقوا، في نقاشاتهم، أضيق أفقاً من دعاة التحرر. لم يسبق لعداء المحافظين الجدد لدولة الرفاه أن استطال قط، كما في حال دعاة التحرر، ليصل إلى فكرة الخير العام بالذات. في حين يعاني دعاة التحرر من القلق إزاء احتمال قيام الحكومة الكبيرة بالإجهاز على جل الحريات الشخصية، نجد أن المحافظين الجدد يرون الأشياء بطريقة مختلفة تماماً. فالديمقراطيات تميل، برأيهم، إلى تشجيع الركض وراء المصالح الخاصة على حساب إهمال ما عداها، بما يجعل احتمال انطفاء الرفاه العام أكثر وروداً.

على الدوام كان التحليل الهايكي للحكومة الكبيرة يبدو، بنظر المحافظين الجدد، مفرطاً في تبسيطيته، بل وحتى ساذجاً بعض الشيء. فمخاطر الاستبداد الناعم (أو القاسي) التي كان هايك يحذر منها هي مخاطر أبعد من ناحية وأشد مكراً من ناحية ثانية مما تصورها. لقد عاشت أكثرية الدول الديمقراطية مع أنظمة رفاه أوسع واقتصادات عالية الجتمعة أكثر مقارنة بالولايات المتحدة، دون بلوغ المنعطف الذي يدفع بها إلى السقوط في مستنقع الحكم الشمولي. ليس ثمة، في الحقيقة، أي طريق إلى القنانة عبر دولة الرفاه.

غير أن هذا النبأ السار لا يلبث أن يتعكر بشوائب مشكلة أعمق بكثير، مشكلة لا يراها هايك ومريدوه من دعاة التحرر بما يكفي من الحدة والدقة، وإن نجح توكفيل في اكتشاف جذورها العميقة. إن غفلتهم غريبة بعض الشيء، لأن هايك ادعى أن الفيلسوف الفرنسي كان مصدر إلهامه حين كتب الطريق إلى القنانة. إلا أن هايك أخطأ، إلى حد ما، في فهم أطروحة توكفيل عن التهديدات التي تتعرض لها الحرية في أي نظام ديمقراطي، مع بقائه مفتقراً إلى حرص سلفه الواضح على الاهتمام بالمجال العام. وكما أوضح توكفيل فإن الديمقراطية ذاتها هي التي ترعى نمو الحكومة وتهدد الحرية. تبقى منابع الحكومة الكبيرة كثيرة: الديمقراطيون ليسوا متوفرين لا على النزوع ولا على الوقت اللازمين للانشغال بالشؤون العامة (فهم غارقون في بحر شؤونهم الخاصة) – فتسوقهم لا مبالاتهم إلى ترك قضايا الحكم والإدارة للدولة. كذلك يؤدي اعتزازهم باستقلاليتهم، في الميادين الأخرى، إلى دفع عجلة نمو الدولة. وخلافاً للسلطة التي يمارسها أي زعيم أبوي للعائلة، تكون مرجعية أي حاكم محلي، أو أي قسيس ديني، أي مسؤول حكومي، أقل احتمالاً للاستفزاز وأسهل قابلية لأن تُطاق بالتالي في أي نظام ديمقراطي، نظراً لكونها مغفلة. إن الرأسمالية الديمقراطية تدلي أيضاً بدلوها. ففي أزمان المساواة يكبر حجم الطبقة المتوسطة ثم لا تلبث هذه الطبقة أن تهيمن. سرعان ما تصبح تطلعات أفراد هذه الطبقة إلى الراحة واليسر طموحات تخص المجتمع، مثلها مثل عزوفهم الشديد عن كل ما من شأنه أن يصرفهم عن متابعة

أسباب الرخاء. لجملة هذه الأسباب المتباينة، يكون الناس في الأزمان الديمقراطية، برأي توكفيل، «مولعين ولعاً طبيعياً بالسلطة المركزية ومستعدين لتوسيع دائرة صلاحياتها».

تبقى الحكومة الكبيرة مسجلة، على ما يبدو، في صلب الحامض النووي السياسي للديمقراطية. وإقراراً منهم لهذه الحقيقة، ينظر المحافظون الجدد إلى النضال ضدها على أنه دون جدوى تقريباً وإن لم يكن مئة بالمئة. لعل المسألة المهمة هي تمييز توسيعات الحكم والإدارة المفضية إلى الانحطاط تلك عن نظيرتها الأخرى التي تأتي ردوداً طبيعية على إحساس الطبقة المتوسطة بالخطر. ليست مشكلة دولة الرفاه ذات علاقة بالحرية السياسية بمقدار ما هي مرتبطة بشبح الفساد الأخلاقي. ذلك هو ما جعل المحافظين الجدد ميالين إلى معارضة مساعدة الأسر ذوات الأطفال المعالين التي أُلغيت مع إصلاح نظام الرفاه في 1996، وإن بقوا عموماً مؤيدين لشيء شبيه بالضمان الاجتماعي. بات واضحاً أن مساعدة الأسر المعيلة للأطفال بموجب نظام (AFDC) تشجع على التبطل وتلحق أضراراً لا يستهان بها بكل من الأسرة والزواج، في حين يصعب عد الضمان الاجتماعي، رغم كلفته الأكبر، كارثياً بالنسبة إلى المسنين. يبقى الشكل الذي تتخذه مثل هذه التخصيصات، بطبيعة الحال، ذا أهمية كبيرة على صعيد الادخار والاستثمار القوميين من جهة والكفاءة الاقتصادية من جهة ثانية.

لم يبق اعتراض المحافظين الجدد محصوراً بالانتقاد التحرري للحكومة الكبيرة بل تجاوزه أيضاً إلى فهم دعاة التحرر الملتبس والضيِّق للحرية. فهؤلاء يهبون للدفاع عن أي حرية قابلة للإدراك باستثناء حرية حكم الذات. يميلون نموذجياً إلى أن يكونوا مؤيدين للإجهاض، مؤيدين لإضفاء الصفة الشرعية على الإتجار بالمخدرات، مؤيدين لاستنساخ البشر، ومؤيدين لأشياء أخرى مشابهة. يتركز هدفهم، وهو يحظى بقدر حماسي من التبني من جانب يسار ما بعد الحداثة، على توسيع دائرة حق اختيار الفرد. غير أن حق الاختيار هذا لم يتم ضمانه عموماً في

أمريكا المعاصرة إلا عبر تفعيل المنع القضائي، وهو منع يحول دون تمكين الأفراد من التحرك معاً لتقرير القوانين التي سيعيشون في ظلها.

من الواضح الآن أن المحافظين الجدد ليسوا من معشر الأخلاقويين. وفيما يخص بعضاً من هذه القضايا الثقافية الخلافية يمكنهم أن يتخذوا موقف المعارضة كما يمكنهم أن يتبنوا موقف الموالاة والتأييد. أضف إلى ذلك أن تحليلهم يميل إلى ما هو مديني – ما هو مفرط في مدينيته، ربما، نظراً لما هو مهدد أخلاقياً. كثيراً ما ينفد صبر المحافظين المتدينين إزاء ما يرونه روخاة من جانب عدد كبير من المحافظين الجدد إزاء جملة هذه القضايا الحيوية. غير أن غياب الحماس لا يجوز الوقوع في خطأ عده إقراراً أو سذاجة إزاء ما هو على الخط. لقد وصل المحافظون الجدد إلى ما وصلوا إليه، آخر المطاف، عبر الرد على ثورة اليسار العدمية ضد الأخلاق التقليدية والدين. أضف إلى ذلك أن المحافظين الجدد متفقون في شجبهم للأسلوب المتغطرس المعتمد في تطبيق جدول الأعمال التحرري. يجري الالتفاف على النقاش الديمقراطي، ويتم حرمان نحن الشعب، كما هو وارد في النصوص المعتمدة، من الصوت الحاسم. وبنظر المحافظ الجديد، تبقى الطريق الحقيقية الموصلة إلى القناعة مرصوفة بمحاولات النخب التحررية واليسارية الرامية إلى اعتماد سياسة اجتماعية لا ديمقراطية باسم الحرية بالذات. إلا أن ما يجري تأمينه إن هو إلا حرية ضيقة مخصخصة. ثمة اهتمام فعال وحيوي بالشؤون العامة يجري إحباطه في المحصلة. كل شيء مسموح به – اللهم إلا امتلاك الصوت المؤثر في صياغة المزاج العام. من شأن إيديولوجيا دعاة التحرر أن يحوّل المواطنين إلى أجانب يعيشون بسعادة، وإن بلامبالاة، في بلدهم.

المحافظون الجدد ممسكون بدفة الحكم؟

إذن، أين يكمن نفوذ المحافظين الجدد السياسي، وخصوصاً تأثيرهم في سياسة الولايات المتحدة الخارجية؟ لا بد من التسليم بأن لسياسات جورج دبليو. بوش وخططه، مثلها مثل سياسات رونالد ريغان وخططه، صدى محافظاً جديداً معيناً. فخلال الانتخابات التمهيدية، انتقد بوش مقاربة دعاة التحرر، معلناً أن «النمو

الاقتصادي ليس هو الحل لكل مشكلة»، ورفض قناعتهم الجوهرية القائمة على القول بأن «من شأن جميع مشكلاتنا أن تجد حلولاً شرط أن تتركنا الحكومة وشأننا فقط». كذلك انحرف بوش عن نظرة التقليديين والمحافظين القدامى إلى أمريكا قائلاً: «كثيراً، وكثيراً جداً، ما أقدم حزبي على رسم صور لأمريكا موشكة على الانزلاق إلى حالة أمة لَعَنَتْها السماء (غومورا)». ورداً على هذه الآراء المحافظة طرح بوش، "محافظة رحيمة"، حددها بـ «عقيدة الإصلاح الهجومي، المطرد. شريعة التقدم الاجتماعي». إن المحافظ الرحيم، شأنه شأن المحافظ الجديد، متنبه إلى جملة المشكلات الصعبة والأضاليل المميزة الطاغية على العصر الحديث، ولكنه متفائل بحذر إزاء الخير الذي ما زال ممكن التحقيق. سلسلة من خطط بوش في السياسة الداخلية، من مبادراته ذوات المنطلقات الإيمانية إلى تشكيله لهيئة مختصة بالأخلاق الحيوية (البيوإثكس – Biothics) تبدو شديدة القرب من عقيدة المحافظين الجدد.

غير أن الحرب في العراق، أكثر من أي شيء آخر، هي التي أعادت عنوان المحافظين الجدد إلى التداول. يقول المنتقدون إن المحافظين الجدد قد أمسكوا بدفة توجيه سياسة بوش الخارجية. وهذه دعوى مفاجئة، في الحدود الدنيا. فالمحافظون الجدد ظلوا ميالين إلى التركز على إمكانيات حياتنا العامة، ولم يسبق لهم أن بادروا قط إلى إنتاج ولو مقاربة واحدة على صعيد السياسة الخارجية. (ليست نظرتهم، كما يجب أن يكون قد أصبح واضحاً، إيديولوجيا ذات شعارات حزبية تخص قضايا العصر جميعها، بل هي مقاربة فكرية). إن كثيرين من ممثلي فكر المحافظين الجدد – كإرفنغ كرستول، ناتان غليزر، دانييل باتريك موينهان، نورمان بودهورتز، وجين كير كباتريك، على سبيل المثال لا الحصر – كانت لديهم وجهات نظر متباينة إلى حد كبير فيما يخص قضايا السياسة الخارجية المطروحة. إنها دعوى مفاجئة لسبب آخر أيضاً. قبل انتخابات عام 2000 كان تأييد جورج دبليو. بوش بين صفوف أولئك الذين كانوا سيوصمون لاحقاً بـ«المحافظين الجدد» فاتراً. فمحررو الويكلي ستاندارد، مثلاً، أيدوا عضو مجلس

الشيوخ جون ماكين John McCain بقوة في الانتخابات التمهيدية، وانتقدوا سياسة المرشح بوش الخارجية بحجة أنها «واقعية ضيقة» أكثر مما يجب. وقد استمرت الخصومة المتبادلة إلى ما بعد الانتخابات بزمن غير قصير، حتى أن نائب الرئيس ديك تشيني، الذي كان قد سئل عن الانتقادات الصادرة عن محرري الستاندارد، أجاب قائلاً: «همهم هو أن يبيعوا مجلات، همنا نحن هو أن نحكم!».

إلا أن أشياء كثيرة تغيرت منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وثمة، أقله، شيء ما يعنيه الزعم القائل بأن سياسة بوش الخارجية مستوحاة جزئياً من نظرة المحافظين الجدد. ومع ذلك، لا بد، لدى مقاربة مسألة التأثير والنفوذ المعقدة هذه، من ملاحظة حقيقة بارزة من البداية: ألا وهي أن تهمة النفوذ – أو هي تهمة تأثير تآمري، شرير، بالغ الخبث في الحقيقة – صادرة عن منتقدي إدارة بوش الأكثر عناداً والأشد تصميماً. إن المحافظين القدامى واليساريين المتطرفين هم الذين بادروا أولاً إلى الحديث عن بعبع مؤامرة محافظين جدد. المعسكران، كلاهما، معروفان، إلى حد الفضيحة، بعدائهما للمحافظين الجدد، وليسا، كلاهما مرة أخرى، على ما يبدو، صديقين لجورج دبليو. بوش. مؤخراً فقط تسربت التهمة نزولاً إلى وسائل الإعلام. أكثر المحافظين أنفسهم رفضوا الفكرة القائلة بأن سياسة بوش الخارجية هي سياسة خارجية محافظة جديدة، على النقيض من سياسة خارجية محافظة واضحة وبسيطة. إن تهمة التأثر بالمحافظين الجدد يجب أن تُرى، إذن، على حقيقتها: ليست نتيجة أي تحليل موضوعي لسياسة بوش الخارجية ومنابعها الفكرية بمقدار ما هي محاولة بَذَلَها خصوم إيديولوجيون، يساراً ويميناً، بهدف تشويه سمعة إدارة يمقتونها وتلطيخها بالدم.

من شأن قراءة أكثر دقة، وأقل انحيازاً لظاهرة المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية أن تتحقق عبر التحول لحظياً إلى مناقشات السياسة الخارجية التي دارت في العقد السابق. ففي تسعينيات القرن العشرين انقسم أولئك الذين باتوا، فيما بعد، يعرفون بالمحافظين الجدد، في العمق، إلى معسكرين. كان المحافظون الجدد ككل معارضين لنزعة بوكانان الانعزالية الجديدة، لواقعية

وزير الخارجية جيمس بيكر والرئيس بوش الأول الأخلاقية، كما لنزعة إدارة كلنتون الإنسانية الكوزموبوليتية. إلا أنهم كانوا منقسمين حول البدائل. بعضهم، مثل وليم كرستول، روبرت كيغن، ولورنس كابلان Lawrence Kaplan، رأى أن مصالح أمريكا القومية تتحقق بأفضل الأشكال عبر انتشار الديمقراطية في العالم كله. كان هؤلاء يدعون إلى اعتماد رد أمريكي نشط على الأزمات الناشئة في كوسوفو، رواندا، وأمكنة أخرى، ويمكن للمرء أن يصفهم بـ«إنجيليين ديمقراطيين». ولكن إلى حد معين. فدعمهم للديمقراطية، خلافاً لحال الولسنيين الليبراليين، ليس كرمى لعين الديمقراطية وحقوق الإنسان فقط؛ إنه، بالأحرى هادف إلى تعزيز أمن أمريكا وترسيخ تفوقها العالمي؛ إنه مرتبط ذرائعياً بمصلحة الولايات المتحدة القومية. إن مبادئ المحافظين الجدد هؤلاء كونية شاملة، غير أن سياستهم ليست كذلك، إذ تدعو إلى التبرؤ من المنظمات الدولية وتحرص على أن تبقى قومية وأحادية. لديهم أيضاً هواجس داخلية معينة من النمط التوكفيلي، مثل الإيمان بأن الأنظمة الديمقراطية قصيرة النفس ومتقلبة في إدارة الشؤون الخارجية. برأيهم، لا شيء سوى سياسة خارجية مبدئية ملتزمة برفع راية الديمقراطية يستطيع إدامة اهتمام الجمهور الأمريكي بالشؤون الخارجية على المدى الطويل.

في الوقت نفسه، بادرت عصبة ثانية، أصغر، من المحافظين الجدد، لعل أبرز الناطقين باسمها هو معلق الواشنطن بوست المعروف تشارلز كراوتهامر، بادرت إلى طرح رؤية مغايرة قليلاً. هؤلاء أيضاً يؤيدون اعتماد سياسة خارجية مبدئية وشديدة الفعالية، غير أنهم أقل نزوعاً إلى رؤية مصالح أمريكا القومية متطابقة تماماً مع السعي لإعلاء شأن الديمقراطية في الخارج. كان كراوتهامر، مثلاً، معارضاً للتدخل الأمريكي في كوسوفو وليبريا لأن الترابط بين هذين النزاعين وبين مصلحتنا القومية مهما جرى توسيع دائرة الأخيرة، كان، حسب رأيه، واهياً. برأي هذا الفريق من المحافظين الجدد، ليس طموح نشر الديمقراطية عبر العالم، أو جعل الديمقراطية مستساغة ومحبذة لدى جميع الدول طموحاً قابلاً للتحقق. ويؤمن هؤلاء أيضاً، خلافاً لحال حلفائهم المحافظين الجدد الآخرين، بأن المهمات الإنسانية

الخالصة مثل عملية كوسوفو، أكثر ميلاً إلى صرف أنظار الأمريكيين عن السياسة الخارجية ودفعهم نحو تبني مواقف انعزالية في الداخل. وفي الوقت نفسه يسلم هذا الفريق من المحافظين الجدد بأن مصالح أمريكا هي بالضرورة مصالح دولة ديمقراطية عظمى وقوية. أضف إلى ذلك أن هذه المصالح لا يمكن تحديدها، حسب رأيهم، بمنطلقات استراتيجية صارمة، بل يجب أن تشمل تأكيداً لمعتقداتنا الديمقراطية الجوهرية – تأكيداً لا يقل عن أوقات تعرض هذه المعتقدات للهجوم. إن الاعتزاز بنمط حياتنا الديمقراطي يطالبنا بما ليس أقل من ذلك.

بقدر أكبر من التعميم، رأى المحافظون الجدد أن ليس أمام جمهورية العالم الطليعية والدستورية الأقدم، إضافة إلى كونها قوته العظمى الوحيدة، أي خيار آخر سوى الانخراط في هذا العالم. ليست المسألة ما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتدخل وأحادية، بمقدار ما إذا كان يتعين علينا أن نتدبر أمر الاضطلاع بمسؤولياتنا الجديدة والحتمية (إلى حد كبير) بنجاح وفعالية أم بأسلوب ردود الأفعال وعلى نحو اعتباطي. حين رأى البعض – سواء أكانوا أصدقاء أو منتقدين للولايات المتحدة – أن ما هو مطروح ليس إلا نظاماً إمبراطورياً، كان أكثر المحافظين الجدد ميالين إلى العزوف عن الالتحاق بالركب والإصرار على رفض الفكرة. بوصفهم من أتباع توكفيل يظل المحافظون الجدد عموماً شديدي الوعي (أو هكذا ينبغي أن يكونوا على الأقل) بطبيعة أمريكا البرجوازية والديمقراطية العميقة إلى درجة تعذر معها أن يتصوروا أي إمبراطورية. راح بعضهم يتحدث عن «هيمنة» (كيغن)، وصار آخرون يأتون على ذكر الخطة أحادية القطب، (كراوتهامر)، في حين بدأ فريق ثالث يتكلم عن «عظمة أمريكية» (ديفد بروكس). ربما كان هؤلاء الكتاب والمفكرون عاكفين على تلمس الطريق نحو شيء أشبه بمبدأ مونرو مرهّن أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً.

قلما بدا هذا التحليل المحافظ الجديد للسياسة الخارجية مؤثراً في جورج دبليو. بوش أو مستشاريه في ذلك الوقت – سواء في أثناء عمليات الانتخاب أم على امتداد الأشهر الأولى من إدارته. فقبل الانتخاب كان بوش قد دعا صراحة إلى اعتماد

سياسة خارجية أكثر تواضعاً. غير أن الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ما لبث أن حل. من الواضح، على ما يبدو، أن الرئيس وأقرب مستشاريه يميلون مزاجياً إلى تفضيل المبادرة على رد الفعل. وعلى الصعيد الفلسفي يرون أيضاً أن على الفرع التنفيذي أن يتصف بالنشاط والفعالية، خصوصاً في إدارته للشؤون الخارجية، ويبقون قوميين أمريكيين دونما حاجة إلى أي اعتذار. وفي مواجهة أزمة غير مسبوقة، وجدوا في المحافظة الجديدة حلاً تقبله العقول ونوعاً من الاستراتيجية في الوقت نفسه. في مقالة نشرتها مجلة فورين أفيرز كان كل من وليم كرستول وروبرت كيغن قد أيدا اتباع سياسات فعالة – في إيران، كوبا، أو الصين، مثلاً – رامية، آخر المطاف، إلى تغيير الأنظمة. لم يرد هنا أي ذكر لا للعراق ولا للحرب الاستباقية، غير أن دعوة كرستول وكيغن إلى تغيير النظام ودعم الديمقراطية وجدت آذاناً صاغية جديدة في البيت الأبيض بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

يجب أن يقال، على أي حال، إن تأثير المحافظين الجدد في إدارة بوش يمكن أن يتعرض وبسهولة للمبالغة وقد تعرض بالفعل من جانب منتقدين معادين خدمة لأغراضهم الخاصة. وبسهولة مماثلة يمكن تعقب جذور العقيدة البوشية إلى المواقف التي اعتمدتها عبر الأعوام مجلة ناشيونال رفيو المحافظة مثلها مثل المجلة المحافظة الجديدة كومنتري. لم تكن هيئة تحرير الواشنطن بوست الليبرالية أقل ثباتاً في تأييد الحرب العراقية من نظيرتها المحافظة في الوول ستريت جورنال. حقاً، قد لاتكون جذور سياسة بوش الخارجية، بأدق المعاني، محافظة على الإطلاق. ففي كتابهما الجديد عن المحافظة الأمريكية، كتاب الأمة اليمينية، يبين جون مكلويت John Micklewait وأدريان ولدريدج Adrian Wooldridge، أن سياسة بوش الخارجية «أصعب من أن توصف بـ(يمينية) مباشرة مقارنة مع موقفه إزاء بعض القضايا الداخلية». إن هناك تأثيراً محافظاً متميزاً أكثر تجلياً، مثلاً، في معارضة بوش الحازمة للإجهاض، لزواج الشاذين جنسياً، ولأبحاث استنساخ الخلايا، أو في تأييده القوي لعقوبة الإعدام وخفض الضرائب. أما سياسته الخارجية فيما بعد 9/11

فيمكن أن يقال إنها، على النقيض من ذلك، متعالية على العناوين الإيديولوجية وممثلة لشيء أمريكي على نحو استثنائي.

في كتابه الجديد، الذي حظي بإطراء واسع، كتاب المفاجأة، الأمن، والتجربة الأمريكية، يقوم أستاذ التاريخ بجامعة ييل، جون لويس غاديس، بإعادة النسب التاريخي لسياسة بوش الخارجية إلى جون كوْنسي آدمز دون سواه. رداً على هجوم مباغت أبكر على التراب الأمريكي – قيام البريطانيين بحرق البيت الأبيض في 1814 – أقدم آدمز على صياغة سياسة قائمة على النزعة الأحادية، على الاستباق، وعلى استهداف الهيمنة. وهذه الاستراتيجية الكبرى دامت، كما يشير غاديس، حتى انعطافة فرانكلين دي. روزفلت التعددية القطبية في زحمة الحرب العالمية الثانية. إلا أن الاستراتيجية القائمة على التعددية القطبية التي كانت قد وجهت الولايات المتحدة خلال الجزء الأكبر من الحرب الباردة، كانت قد بدأت، حتى قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر المباغتة، تبدي أعراضاً دالة على الإجهاد. وبعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ما لبثت مقاربة آدمز الموقرة الكامنة، كما يقول غاديس، في عمق «وعينا القومي» أن طفت على السطح. فـ«الجذور العميقة لا تختفي بسهولة»، برأي غاديس الذي يضيف: «ما كان كل من جون كوْنسي آدمز وجورج دبليو. بوش، رغم بعض أوجه التباين الواضحة في الشخصية، سيجدان صعوبة كبيرة في فهم أحدهما للآخر، فيما يخص قضايا الأمن القومي».

بل ويمكن القول إن لسياسة بوش الخارجية جذوراً حتى أعمق من ذلك. فالاستباق سمة بارزة من سمات أي سياسة ليبرالية لوكية عموماً. لكم أن تتذكروا مثلاً كتاب الخطاب الثاني للوك، حيث يقال إن على الناس أن يبادروا، في دفاعهم، إلى التحرك قبل «فوات الأوان، قبل تجاوز الشر لعَتَبَة الشفاء»، وإن من الواجب أن يكون الناس، حتى يبقوا في مأمن من الطغيان والاستبداد، «متمتعين ليس فقط بحق الخروج من مثل هذا الطغيان، بل وبحق الحيلولة دون حصوله». إن أي نمط لوكي من السياسة يكاد أن يكون مفرط اليقظة ضد الطغيان

والاستبداد. على امتداد تاريخ أمريكا ظللنا دائبين، تبعاً للطريقة اللوكية، على بناء «الأسيجة» حول حقوقنا، وميالين إلى تحري مؤامرات استعباد في «سلسلة طويلة من الانتهاكات». يفضل الأمريكيون أن يتحركوا قبل أن يداهمهم الخطر – لعلها أشبه بالمقاربة التي اعتمدتها إدارة بوش إزاء ما رأته تهديداً داهماً، متمثلاً بالعراق. يمكن القول، ولو مع التسليم بوجود خطر بعض المبالغة في التعميم، إن إدارة بوش، في تحركها ضد العراق، كانت ببساطة تعكس أوجهاً من علم النفس (البسيكولوجيا) السياسي المتجذر في كتاب الخطاب الثاني لجون لوك.

كما مع الحكومة الكبيرة في الشؤون الداخلية، قد تكون النزعة الأحادية في السياسة الخارجية مكتوبة في الحامض النووي لخلايانا. من المؤكد أن من شأنها أن تبدو سمة مقيمة ودائمة للسياسة الأمريكية. ظل المحافظون الجدد ميالين، خيراً أكان ذلك أم شراً، إلى تأكيد هذه الجوانب للشخصية الأمريكية، أكثر من المحافظين الآخرين. بصرف النظر عن وصفنا لمنابع عقيدة بوش، فإن من الواضح أنها سياسة قيد البناء، مع بقاء عدد كبير من الأجنحة السياسية في الإدارة في حالة صراع حول معناها وأفقها النهائيين. وإذا كان قرار الذهاب إلى الحرب في العراق قد حظي بدعم وتأييد عدد كبير من المحافظين الجدد (ليس الجميع بالتأكيد)، فإن الطريقة التي اعتُمدت حتى الآن في خوض هذه الحرب، والأسلوب الذي اتُّبع في إدارة الاحتلال، قد تعرضا لقدر بالغ القسوة من الانتقاد من جانب المحافظين الجدد إضافة إلى أنهما لا يعكسان نمط تفكيرهم السياسي الشامل. كذلك بقي المحافظون الجدد مستمرين في انتقادهم لاستراتيجية الولايات المتحدة في أفغانستان... وفيما يخص إدارة بوش، من الواضح بجلاء أنها تتعلم من الممارسة وتحقق تحسناً لافتاً. أما ما ستنتهي إليه آخر المطاف فيلفه قدر غير قليل من الضباب.

الأنظمة السياسية

كثيراً ما تلهينا العناوين والشعارات السياسية عما هو مهم حقاً، ومن شأن هذه العناوين والشعارات أن تتحول، بين أيدي الراسخين في العلم ومحترفي

السياسة، إلى مجرد طريقة لتسجيل النقاط على المعارضة. ليست مثل هذه العناوين ذات جدوى إلا حين تساهم في تعميق فهمنا للواقع السياسي. لذا فإن قيام الجمهور بإعادة اكتشاف ظاهرة المحافظين الجدد أمر جدير بالترحيب، لأن ذلك يعيدنا إلى سلسلة معينة من الصراعات الأساسية وغير المحسومة داخل التيار المحافظ. وعلى النقيض من الانطباع العام، لم يسبق لظاهرة المحافظة الجديدة، قط، أن كانت ذائبة في بوتقة حركة فكرية محافظة أوسع. وقد كان ذلك أمراً يتعذر حدوثه لأن المحافظة الجديدة لا تمثل رد فعل مجرد على الثقافة المضادة التي سادت في ستينيات القرن العشرين بمقدار ما تجسد نبضاً محافظاً متكرر التجدد في عصرنا الديمقراطي، نبضاً ربما هو الأقوى والأكثر حيوية. إن لدى ألوان المحافظة الأخرى عداء غريباً للديمقراطية. فالتقليديون شديدو الولع بالأرستقراطية، ودعاة التحرر يحلمون بحكومة محدودة، ململمة يديرها جهاز من التكنوقراط. أما المحافظون القدامى، محافظو العصر الحجري، فيطمحون طموحاً غامضاً إلى مدن فاضلة تنتسب إلى ما بعد الحداثة. فقط المحافظة الجديدة، بين أنماط التفكير المحافظة المعاصرة، نجحت في التصالح مع الديمقراطية الأمريكية. من الممكن عد ذلك هو الآخر موطن ضعف جدي، إلا أن من شأنه أن يشكل موضوعاً ليوم آخر.